

Dilsel Genişleme ve İmâm Gazzâlî'nin Yorumlarında Buna Bağlılığı

The Phenomenon of Linguistic Expansion and al-Imâm al-Ghazâlî's Dependence on it in His Interpretations

Dr. Öğr. Üyesi Ahmed Nureddin KATTAN

Kastamonu Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Temel İslam Bilimleri Bölümü
University of Kastamonu, Faculty of Theology, Department of Basic Islamic Sciences
akattan@kastamonu.edu.tr

 0000-0002-2850-8928

Makale Bilgisi / Article Information

Makale Türü / Article Type Araştırma Makalesi / Research Article

Geliş Tarihi / Received

20 Ekim/October 2022

Kabul Tarihi / Accepted

01 Şubat / February 2023

Yayın Tarihi / Published

15 Mart / March 2023

Atıf Bilgisi / Cite as:

Kattan, Ahmed Nureddin. "Dilsel Genişleme ve İmâm Gazzâlî'nin Yorumlarında Buna Bağlılığı", *Eskişehir Osmangazi Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi* 10/1 (Mart 2023), 280-302.
<http://doi.org/1051702/esoguifd.1192060>

İntihal / Plagiarism: Bu makale, en az iki hakem tarafından incelenmiş ve intihal içermediği teyit edilmiştir. / This article has been reviewed by least two referees and scanned via a plagiarism software.

Copyright © Published by Eskişehir Osmangazi Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi / Eskişehir Osmangazi University, Faculty of Theology Bütün hakları saklıdır. / All right reserved. <https://dergipark.org.tr/tr/pub/esoguifd>

CC BY-NC 4.0 This paper is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial License

Etik Beyanı / Ethical Statement: Bu çalışmanın hazırlanma sürecinde bilimsel ve etik ilkelere uyulduğu, yararlanılan tüm çalışmaların kaynakçada belirtildiği ve bu araştırmanın desteklenmesi için herhangi bir dış fon almadıkları yazar tarafından beyan olunur / It is declared by the author that scientific and ethical principles have been followed while carrying out and writing this study; that all the sources used have been properly cited; that no external funding was received in support of the research.

Dilsel Genişleme ve İmâm Gazzâlî'nin Yorumlarında Buna Bağlılığı.

ظاهرة الاتساع اللغوي واعتماد الإمام الغزالي عليها في تأويلاته.

ملخص:

شغلت ظاهرة الاتساع اللغوي اهتمام علماء اللغة من نحاة وبلاغيين ولغويين؛ فقد أشاروا إليها في مؤلفاتهم وذكروها ضمن سنن العرب وعاداتهم في الكلام؛ وغاية هذا البحث هي تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال عرض موجز الاتساع اللغوي، وتحريه وعرض آراء علماء اللغة في هذه الظاهرة؛ كما تروم هذه الدراسة أيضا للكشف عن هذه الظاهرة لدى علم من أعلام الفكر الإسلامي وحجة الإسلام الإمام الغزالي؛ من أجل الوقوف على طريقة تناوله لهذه الظاهرة وكيفية تعويله عليها في العديد من المواضع في الكثير من مؤلفاته؛ ولهذا تضمنت هذه الدراسة الحديث عن حدود الاتساع اللغوي من وجهة نظر الإمام الغزالي وما المقبول منها وما المرفوض برأيه؛ كما وقفت على معيار التأويل لديه فيما جرى له توسع أو تجوز وعلى أهمية الاستعمال اللغوي في معرفة هذه الظاهرة؛ وأخيرا عرضت هذه الدراسة بعض النماذج التي اعتمدها الإمام الغزالي فيها على هذه الظاهرة لتأويل بعض دلالات الألفاظ وفي تحميلها معان غير المعاني الظاهرة، ووقفت على مدى اتساق ما ذهب إليه الإمام الغزالي من آراء مع استعمال اللغة وسنن العرب في الكلام.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية وبلاغتها، التأويل، الإمام الغزالي، ظاهرة لغوية، الاتساع اللغوي.

Öz ► Dilsel genişleme olgusu dilbilimcilerin ve nahiv-belağat âlimlerinin ilgilendikleri alanlardan biridir. Bu konuya kitaplarında yer vermişler ve meseleyi Arapların konuşma adeti ve geleneği olarak değerlendirmişlerdir. Bu araştırma, öncelikle dilsel genişleme terimini özet bir şekilde sunmayı ve dilbilimcilerin bu olgu hakkındaki görüşlerine işaret etmeyi amaçlamaktadır. Daha sonra bu olgu İslam'ın ünlü düşünürlerinden Hüccetü'l-İslâm İmâm Gazzâlî özelinde incelenecek ve bu dil olgusunu nasıl ele aldığına ve birçok kitabında nasıl kullandığına işaret edilecektir. Ayrıca, İmâm Gazzâlî'nin bakış açısıyla dilsel genişlemenin sınırlarına, neyin kabul edilebilir olduğuna ve neyin reddedildiğine değinilecektir. Bu çalışma aynı zamanda onun dilsel genişlemeye ilişkin te'vil ölçütünü ve bu olgunun ortaya çıkarılmasında dil kullanımının önemi üzerinde durmuştur. Son olarak, İmâm Gazali'nin kelimelerin bazı anlamlarını te'vil ederken ve zahiri anlamlarından başka anlamlara hamlederken bu olguya dayandığı birtakım örnekler zikredilmiş, onun dil kullanımı ve Arapların konuşma âdetleri hakkındaki görüşlerinin tutarlılığı üzerinde durulmuştur.

Anahtar Kelimeler: Arap Dili ve Belağatı, Te'vil, İmâm Gazzâlî, Dil olgusu, Dilsel genişleme.

The Phenomenon of Linguistic Expansion and al-Imām al-Ghazālī's Dependence on it in His Interpretations.

Abstract ► The phenomenon of linguistic expansion has occupied the interest of linguists, grammarians, rhetoricians and linguists, they referred to it in their books and mentioned that it is one of the ways of the Arabs and their customs of speech. This research aims at the presenting to present a brief for this term (expansion) and the opinions of linguists on this phenomenon. This study also seeks to reveal this phenomenon in one of the famous Islamic thoughts and the Hujjat-ul-Islām, al-Imām al-Ghazālī. To show how he dealt with this phenomenon and relied on it in some places of his many works which he relied on in his interpretations. This study included talking about the limits of linguistic expansion from the point of view of Imam Al-Ghazali and what is acceptable and what is rejected in his opinion. This study also seeks to clarify the criterion of interpretation he has regarding linguistic expansion and the importance of linguistic use in revealing this phenomenon. Finally, It is presented some examples in which Imam al-Ghazālī relied on this phenomenon in interpreting some of the semantics of words and in

interpreting them with meanings other than the apparent meanings, and this study showed he consistency of the opinion of al-Imām al-Ghazālī with opinions with the use of language and the traditions of the Arabs in speech.

Keywords: Arabic Language and Rhetoric, ta'weel, al-Imām al-Ghazālī, linguistic phenomenon, linguistic expansion.

ظاهرة الاتساع اللغوي واعتماد الإمام الغزالي عليها في تأويلاته

مدخل:

تعد ظاهرة الاتساع اللغوي من بين الظواهر اللغوية التي أولاها العلماء اللغويون والبلاغيون والنحويون وكذلك الأصوليون والفقهاء اهتماماً كبيراً؛ فإذا ما تتبعنا هذه الظاهرة في التراث العربي فإننا لنراها في كتب اللغة في باب التقديم والتأخير، والزيادة والحذف، وفي باب المجاز إذا لحق بالحقيقة، ونجدها في كتب البلاغة في باب المجاز وما فيه من تشبيه واستعارة، وكناية، ومجاز مرسل، وأما في كتب النحو فإننا نطالعها في باب الحذف والتضمن، والمجاورة، وفي الظرف والجار والمجرور، وغيرها من أبواب أخرى، وهي أيضاً ماثورة في كتب فقه اللغة تحت أبواب الاشتقاق والنحت والتعريب؛ فظاهرة الاتساع هذه ومصطلح الاتساع أو التوسع قد ورد في حقول معرفية لغوية كثيرة؛ وغابتنا من هذا البحث هو إلقاء نظرة عامة إلى ظاهرة الاتساع دون تقييدها بمجال معرّفي محدد؛ بل كظاهرة عامة وسمة من سمات العرب في حديثهم لتشمل كل ما في ذلك من مجالات معرفية متنوعة كالنحو واللغة والبلاغة وغيرها، وباعتبار أنها ظاهرة لغوية قديمة حديثة انبرى لها علماء اللغة والنحو والبلاغة قديماً وحديثاً غير أنها ظلت في إطار النظر دون أن تنزل على النصوص.¹ كما أنه يسعى إلى تسليط الضوء على مدى توخي الإمام الغزالي لظاهرة كهذه في تأويلاته وتفسيراته ومدى اعتماده عليها في مختلف المواضيع في مؤلفاته.

وبسبب ما نالته هذه الظاهرة من اهتمام لدى علماء اللغة على اختلاف مشاربهم ارتأينا في البداية أن تكون لنا وقفة مع تحرير لهذا المصطلح للوقوف على دلالاته لديهم، ولنرى كيف تناول كل عالم من علماء اللغة هذا المصطلح اللغوي وكيف عرّفه وفق ما يتطلبه الحقل المعرّفي الذي تناوله فيه. ثم ذكر المواضيع التي قال الإمام الغزالي فيها صراحة أنها من باب التوسع أو الاتساع، وتحليل تلك المواضيع من أجل تحديد نوع الاتساع الذي قال به الإمام الغزالي، ومدى اتفاقه فيما ذهب إليه مع ما قاله العلماء في تلك الحقول المعرفية والمقارنة بين رأيه ورأيهم من أجل الوقوف على ما إن كان ما ذهب إليه الإمام الغزالي في تلك المواضيع مما يقول به علماء اللغة ومما تحتمله اللغة أما لا.

1. تحرير المصطلح:

الاتساع في اللغة "مصدر للفعل اتسع، وهو مأخوذ من الفعل (وَسِعَ) الذي يدل على خلاف الضيق والعسر،

¹ الغول، الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، 8

وَالْوُسْعُ يعني الجدة والطاقة، والغنى، والواسع يعني الغني²؛ وأما الاتساع اللغوي كمصطلح فقد وقع خلاف بين العلماء في تعريف هذا المصطلح كل بحسب المجال الذي حاول تعريفه وفق ما يقتضيه هذا المجال المعرفي؛ فقليل إنه يقصد به استعمال المفردة على غير أصل وضعها، وذلك يشمل الظواهر الدلالية كالترادف والاشتراك والتضاد³، وقد ذكر ذلك ابن جني وعدّ الزيادة في الأسماء من هذه الظاهرة اللغوية؛ فزيادة أسماء الفرس كالجواد وغيرها من الأسماء حتى تُستعمل إن احتيج إليها في سجع أو شعر أو نثر أو اتساع استعمال فيجوز له حينها أن يستعملها كبقية تلك الأسماء؛ ولكن هذا مشروط بالقرينة التي تسقط الشبهة⁴؛ فالإتساع؛ من هذا المنطلق يكون: توسيعاً لمعنى اللفظة ومفهومها، ونقلها من المعنى الخاص الدالة عليه إلى معنى أعم وأشمل⁵.

وهذه الصورة -أي التوسع في معنى لفظة ومفهومها ونقلها لمعنى آخر تدل عليه ربما يكون أعم وأشمل من معناها اللغوي- من صور ظاهرة الاتساع قد ازدادت مع مجيء الإسلام؛ فمن الطبيعي أن تتطلب الحضارة التي أنشأها هذا الدين مادة لغوية جديدة تستمد معانيها من لغة التنزيل المجيد ومن لغة الحديث الشريف؛ فكان التوسع في دلالات ألفاظ كثيرة سمة بارزة من سمات ذلك العصر؛ مثل الاتساع الذي حدث لدلالات ألفاظ المؤمن والكافر والمسلم والمنافق⁶. إذ عند مجيء الإسلام حملت هذه الألفاظ معاني جديدة إضافية إلى معانيها اللغوية وصار الاستعمال يقصد به المعنى الجديد.

ولكن عند رجوعنا إلى ما تمكنا من الرجوع إليه من كتب التراث اللغوي نرى أن هذه الظاهرة قد تم تناولها في عدة مجالات غير مجال فقه اللغة ودلالة الألفاظ كما رأينا عند ابن اجني؛ بل إن لمصطلح "الاتساع" دلالات متغايرة ومتداخلة في الآن ذاته وإن كانت جميعها تدور حول محور واحد وهو التجوز في الاستعمال أو الخروج عن الأصل المتعارف عليه، ويمكن أن نجمل المراد من الاتساع في كل حقل معرفي وفي كل علم من العلوم على الشكل الآتي⁷:

1- الاتساع في علم اللغة: وهو ما يدل على معنى التسهل في التعبير عن المعنى المراد، والاتساع عند علماء اللغة يكون على ضربين؛ اتساع في المفردات، واتساع في الأسلوب.

2- الاتساع عند النحاة: مصطلح الاتساع يستخدم لديهم للتعبير عن الخروج عن الأصل في التراكيب، وبمعنى التهاون في الأخذ بالقواعد والضوابط.

² أحمد ابن فارس، *مجمّل اللغة*، ت: زهير عبد المحسن سلطان (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986)، 925/1؛ محمد بن مكرم ابن منظور، *لسان العرب*، ت: عبد الله الكبير (القاهرة: دار المعارف، ب، ت)، 435/6.

³ محمد المبارك، *فقه اللغة وخصائص العربية* (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1964)، 199.

⁴ انظر: عثمان ابن جني، *الخصائص*، ت: عبد الحميد الهنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1429)، 208/2.

⁵ انظر المبارك، *فقه اللغة وخصائص العربية*، 218.

⁶ انظر نايف الغول، *الاتساع اللغوي بين القديم والحديث*، (عمان، البروني، 2008)، 12.

⁷ انظر محمد نور الدين. المنجد، *اتساع الدلالة في الخطاب القرآني* (دمشق: دار الفكر، 2010)، 24-60.

- 3- الاتساع في علم الصرف: ويقصد به عند علماء الصرف مخالفة قياس الصيغ الصرفية ومعانيها.
- 4- الاتساع في علوم البلاغة: هناك خلاف واسع في دلالة مصطلح "الاتساع" في علم البلاغة وسوف نقوم بالتطرق إلى هذا الخلاف عند الحديث عن الاتساع عند البلاغيين.

يتضح مما سبق عرضه أن مصطلح الاتساع له دلالات مختلفة بحسب المجال أو الحقل المعرفي الذي تم فيه تناول هذا المصطلح؛ ولكنه على العموم يدل على الخروج عن الأصل الذي وضعت لأجله اللغة، أو مخالفة المتعارف عليه والقياس؛ لهذا نراه في كتب البلاغة شطراً للمجاز العقلي أو رديفاً للمجاز المرسل⁸؛ وقبل عرض المواضيع التي تناولها الإمام الغزالي والتي صرح فيها أنها من باب الاتساع أو التوسع في اللغة سنقوم بعرض موجز لظاهرة الاتساع في التراث العربي وطريقة تناول أعلام علوم اللغة العربية من نحو ولغة وبلاغة لهذه الظاهرة وكيف تنبهوا لها وأكدوا ضرورة مراعاة هذه الخبيصة من خصائص العربية وأهمية معرفة الصور التي تأتي عليها في اللغة من أجل فهم المعنى والمقصود من الكلام.

2. ظاهرة الاتساع اللغوي في التراث العربي:

2.1 الاتساع اللغوي عند النحاة:

بالرجوع إلى كتاب سيبويه نرى أنه قد استخدم للدلالة على هذه الظاهرة صيغاً متعددة مثل الاسم: السعة، والفعل: اتسع، واتسعوا، والمصدر الاتساع.⁹ وقد أفرد سيبويه للاتساع اللغوي حيزاً كبيراً من كتابه، وجعل له أبواباً كثيرة¹⁰، ومعظم الاتساع عنده يقوم على الحذف، كحذف المضافة وإقامة المضاف إليه مقامه، أو حذف الخبر، أو الفاعل أو الموصوف.¹¹ وسنورد بعض الأمثلة لصور الاتساع التي أشار إليها سيبويه في مؤلفه:

- 1- الاتساع في تأنيث الفعل، وتأنيث المضاف، لقد عدّ سيبويه هذا الأمر صورة من صور الاتساع في الكلام عند العرب، كالاتساع في تأنيث الفعل لتضمنه ضميراً يعود إلى مؤنث في المعنى، ك"قول العرب ما جاءت حاجتك، كأنه قال: ما صارت حاجتك"¹² وقد علل سيبويه تأنيث الفعل وعدّه ما مؤنثة بسبب ورود لفظة (الحاجة) في الجملة¹³، ويستدل على جواز ذلك باستعمال العرب وطريقتها في الكلام فيقول إن بعض العرب تقول "من كانت أمك"¹⁴ ووجه الاستشهاد في هذا الموضوع هو تأنيث (من) بسبب ورود لفظة الأم. أما الاتساع في تأنيث

⁸ المنجد، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، 77.

⁹ عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون) بيروت: مكتبة الخانجي 1/ 212-230

¹⁰ الغول، الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، 16.

¹¹ سيبويه، الكتاب، 66/2.

¹² سيبويه، الكتاب، 51/1-52.

¹³ انظر سيبويه، الكتاب، 51/1-52.

¹⁴ سيبويه، الكتاب، 51/1-52.

المضاف لإضافته إلى مؤنث هو منه، فهو كقولهم: "في بعض الكلام: ذهب بعض أصابعه." ¹⁵؛ وقد رأى سيبويه

أن تأنيث كلمة (البعض) الواردة في هذه العبارة إنما تأتي من باب إضافته إلى لفظ مؤنث منه. ¹⁶

2- الاتساع في بناء التراكيب توسلاً بالحذف، ويرى في ذلك أنه يجوز للقائل أن يقول: "خير منك، وهو يقصد خير من أحوالك" ¹⁷؛ ويرى أن المعول عليه في المعنى هو المراد والمقصود من الكلام.

3- الاتساع في إعراب الظرف، ويقصد به انتقال الظرف من حالة النصب إلى حالة الرفع، وهذا التوسع في إعراب الظرف شريطة أن يكون الظرف متصرفاً؛ إذ يرى أن لفظي (الليل والنهار) الواردتان في "مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلَ والنهار" ¹⁸ منصوبتان على الظرفية، ولكن ومع ذلك يرى بجواز رفعهما ويعلل جواز ذلك بأنه حينها يكون محمولاً على سعة الكلام. ¹⁹ إلى غير ذلك من صور للاتساع مثل التوسع في إيقاع الفعل على الظرف لفظاً لا معنى، والاتساع في وضع المصدر موضع ظرف الزمان. ²⁰

وقد كان الفراء المعاصر لسيبويه ممن عرضوا لبعض أساليب الاتساع عند العرب وقد أطلق عليها مصطلح التوسع في بعض المواضع، والتوسعة في مواضع أخرى ²¹، وقد أورد مواضع متعددة للتوسع في الكلام منها قوله تعالى: (فَمَا رَجَعَتِ بِحَرْحُمِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ) (البقرة، 16/2) إذ يورد ههنا احتمال تساءل شخص عن كيفية ربح التجارة وإنما الذي يربح هو الرجل التاجر؛ فيرد قائلاً على هذا التساؤل بأن "ذلك من كلام العرب وإنما حسن القول بهذا لأن الربح والخسارة إنما يكونان في التجارة، فَعُلِمَ معناه" ²²

ومن الصور الأخرى التي أوردها الفراء من باب الاتساع أو التوسعة ما قاله في قوله تعالى: (لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ) (المائدة، 66/5) إذ يقول عند تأويله لهذه الآية إن المقصود بهذا المطر الذي ينزل من السماء، وما ينبت من الأرض ويخرج منها من نبات وثمار وغير ذلك، ويعلل جواز هذا الاستعمال بقوله: "إن هذا على وجه التوسعة." ²³ والذي

¹⁵ سيبويه، الكتاب، 51/1.

¹⁶ انظر سيبويه، الكتاب، 51/1.

¹⁷ سيبويه، الكتاب، 401/1.

¹⁸ سيبويه، الكتاب، 160/1.

¹⁹ انظر سيبويه، الكتاب، 160/1.

²⁰ أسامة محمد سليم عطية، "ظاهرة الاتساع في تراكيب العربية عند سيبويه"، مجلة كلية دار العلوم 33/33 (2013)، 28-35.

²¹ عطية، "ظاهرة الاتساع في تراكيب العربية عند سيبويه"، 5.

²² يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، ت: محمد علي النجار، بيروت: عالم الكتب، (ts.)، 1/14.

²³ الفراء، معاني القرآن، 315/1.

نخلص إليه بعد عرض كلام الفراء أن اللفظ حين يُستعمل في موضع ليس له فحينها يكون هذا الاستعمال على الاتساع في الكلام.

وأما المبرد فقد اقترن مصطلح الاتساع عنده بمصطلحي المجاز والتضمن، فنراه قد استخدم في بعض المواضع مصطلح الاتساع وفي أخرى مصطلح المجاز، فيذكر أن العرب قد يضيفون الشيء إلى الشيء على جهة التضمن والسعة؛ ففي مسألة إضافة الشيء إلى شيء ليس له كما في قول القائل "ضوء برق ووابله" يرى المبرد بجواز هذه الإضافة -أي إضافة الوابل إلى البرق-؛ لاتحاد الشيء الذي يرجعان إليه؛ فما إضافة الوابل إلى البرق مع أنه ليس له إلا من باب أنهما يرجعان إلى شيء واحد وهو السحابة؛ وهذا الضرب من الإضافة إنما يكون على السعة، ويستدل على ذلك بقول الشاعر:

حتى أنخت قلوصي في دياركم ... بخير من يحتذي نعلًا وحافيا

ووجه الاستشهاد بقول الشاعر هذا هو أنه أضاف الحافي إلى النعل، وهذا بسبب اتحاد مرجعتهما ويكون المعنى على هذا التقدير بأنه حافٍ منها²⁴، كما يورد المبرد في موضع آخر صورة أخرى من صورة الاتساع أو السعة كما يقول وهو أن العرب قد تجعل ضمير الظرف مفعولاً على السعة ويمثل لذلك بقولهم: "يوم الجمعة سرتة وهذا يشبه في السعة بقوله: زيد ضربته"²⁵

وبعد هذا العرض لآراء النحاة نخلص إلى أن ظاهرة الاتساع في اللغة قد وردت في مؤلفاتهم وكتبهم في عدة مواضع والتفتوا إليها وقاموا بتعليل بعض الاستعمالات اللغوية معتمدين عليها معللين ذلك بأن هذا من عادة العرب في الكلام؛ فالنحاة قد استخدموا مصطلح الاتساع أو السعة للدلالة على التراكيب التي خرجت عن الأصل للقواعد والضوابط التي تضبط الجملة، ومعنى التسامح في الأخذ بهذه القواعد والضوابط.

2.2 الاتساع اللغوي عند اللغويين:

كان ابن جني من اللغويين القدماء الذين تناولوا ظاهرة الاتساع اللغوي تناوياً مفصلاً وقد وافق فيما ذهب إليه في كثير من المواضع سيبويه وغيره من العلماء²⁶، وما نرى تبويب ابن جني لباب (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد) إلا من قبيل التأكيد على ورود الاتساع في اللغة؛ ويؤكد ابن جني أن هذا من باب استعمال العرب للغة، وأن العلماء من بعد ذلك قد اتبعوا العرب في هذا الاستعمال²⁷ فقد أشار ابن جني إلى أن استعمال الألفاظ بعضها مكان بعض سببه الاتساع والتوسع

²⁴ انظر محمد بن يزيد المبرد، الكامل في الأدب واللغة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997)، 1/271.

²⁵ انظر المبرد، الكامل في الأدب واللغة، 1/33.

²⁶ الغول، الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، 24.

²⁷ انظر ابن جني، الخصائص، 2/226.

في الاستعمال؛ إذ إن من صور الاتساع عندهم استعمال المرادفات بعضها مكان بعض إن كان المعنى المراد مفاد من الموضوعين معًا. 28

ومن صور الاتساع اللغوي التي ذكرها ابن جني الحذف إذ يرى أن الحذف هو اتساع في الحقيقة، وهذا النوع من الاتساع إنما يكون في وسط الكلام وآخره دون أوله وصدوره²⁹ فيكون ابن جني في هذا متفقاً مع سيبويه في أن الحذف صورة من صور الاتساع في الاستعمال اللغوي؛ بل زاد على سيبويه بأن جعل شرط الحذف أن يكون في آخر الكلام ووسطه دون صدره وأوله، ومن صور الاتساع لديه الترادف والمجاز والعدول عن الحقيقة، وقد ذكر أن العدول عن الحقيقة إلى المجاز إنما يكون لأحد معان ثلاثة، وذكر من بين تلك المعاني الثلاثة؛ الاتساع في استعمال بعض الألفاظ بعضها مكان بعض، واستعمال بعض الأسماء في الشعر والسجع في غير ما وضعت له وعلى غير الأصل التي هي عليه، ولكن ذلك لا يُعرف إلا بقرينة تسقط الشبهة عن ذلك³⁰ فقد أشار إلى الترادف بقوله (زاد في أسماء الفرس) وأما المجاز فقد أشار إليه بقوله (اتساع استعماله في بقية تلك الأسماء)، وقد جعل المجاز من باب التوسع في الكلام، كما ذكر ابن جني في كتابه المخصص صوراً أخرى للاتساع في اللغة كالتضمن، والإتياع، وتغليب الفروع على الأصول أو ما يعرف بالتشبيه المقلوب إلى غير ذلك من صور يذخر به مؤلفه هذا.³¹

وأما ابن فارس فيؤكد أهمية معرفة توسع العرب في مخاطباتها وأهمية معرفة هذا في فهم كتاب الله؛ بل إنه جعل الغرض من تأليفه لكتابه الموسوم بـ (الصاحبي في فقه اللغة) هو الاتيان على أكثر هذا النوع من التوسع في خطاب العرب وكلامهما لأنه لو لم يُعلم هذا التوسع من العرب في مخاطباتها لعجز الناس عن فهم المراد بكلام الله سبحانه وتعالى فيرى أن سر قوله تعالى: (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ) (الأنعام، 52/6) لا يُعرف بمجرد معرفة غريب الألفاظ؛ وإنما بطرق أخرى؛ ويقصد بهذا استعمالات العرب وسننهم في التوسع والتجاوز في الاستخدام، وهذا هو الغرض الذي دعاه لتأليف هذا الكتاب³²؛ فقد أكد ابن فارس أن معرفة الغريب من الكلام وحده لا يكفي لتفسير كتاب الله عز وجل؛ بل لا بد من الوقوف على استعمالات اللغة وطرق العرب في الكلام والخطاب؛ وإلا فإن كثيراً من كلام الله سبحانه وتعالى سيحمل على معنى غير مراد منه.

²⁸ انظر ابن جني، الخصائص، 227/2.

²⁹ انظر ابن جني، الخصائص، 298/1/2.

³⁰ ابن جني، الخصائص، 208/2/2.

³¹ الغول، الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، 24-27.

³² أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ت: محمد علي بيضون (بدون، 1997)، 12.

وقد ألمح الثعالبي إلى الاتساع في اللغة في مؤلفه (فقه اللغة) وذكر ذلك في باب (الكناية) إذ يقول فيه: "العرب تقدم عليها - أي الكناية - توسعا واقتدارا واختصارا ثقة بفهم المخاطب"³³ فقد ذكر الثعالبي أن استخدام العرب للكناية إنما هو من باب التوسع في الاستعمال، ومن باب الاختصار والأهم من هذا الثقة في فهم المخاطب وبمعرفة أنه قادر على فهم المعنى المراد من هذا الخطاب أو الحديث؛ فمصطلح الاتساع عند اللغويين كما رأينا منصب على دلالة الألفاظ وإيراد المعاني بغير الألفاظ المعتادة، أو الكناية أو غير ذلك مما أورده ابن جني كالتضمن وإتباع وغير ذلك.³⁴

2.3 الاتساع اللغوي عند البلاغيين:

أما مصطلح الاتساع في تراث البلاغة فعند الرجوع إلى مؤلفات أعلام البلاغة فإننا نرى خلافاً بين علماء البلاغة فيما يتعلق في مصطلح "الاتساع" أو ما يرادفه من مصطلحات؛ فقد استخدم البلاغيون عدة مصطلحات للدلالة على هذه الظاهرة كـ "الاتساع والتوسع والسعة"³⁵؛ وعند العودة إلى أسرار البلاغة فإننا نرى أن عبد القاهر الجرجاني لم يذكر مصطلح الاتساع صراحة في مؤلفه؛ بل ذكر في باب الاستعارة أن اللفظ في أصل الوضع يكون له معنى لغوي متعارف عليه وتدل الشواهد عليه وعلى اختصاصه بهذا المعنى الذي وُضع له، ثم يتم استعمال هذا اللفظ من قبل شاعر أو غيره في معنى غير الذي وُضع له في الأصل ويرى بأن ذلك إنما يكون من طريق أريد به التوسُّع في أوضاع اللغة.³⁶

فنى أن الجرجاني قد جعل التوسع أو الاتساع رديفاً للاستعارة وعبر عنه باستعمال لفظ ما في غير الأصل الذي وضع له؛ أما ابن الأثير فنراه يستخدم مصطلح "التوسع" ويفرق بين التوسع والتشبيه والاستعارة؛ فيرى أن التوسع فيهما ليس السبب الموجب لاستعمالهما وإن جاء فيهما تبعاً وضمناً؛ على العكس من التوسع الذي لا يعد تشبيهاً ولا استعارة وأن السبب في استعماله هو إرادة التوسع فقط.³⁷ وقد جعل ابن الأثير هذا التوسع من قبيل العدول عن الحقيقة إلى المجاز؛ وأن الغرض من ذلك إنما هو إرادة الاتساع في الكلام فقط.³⁸ وقد ذكر أن التوسع يكون على ضربين الأول على الإضافة وهو استعمال قببح؛ والآخر على وجه غير الإضافة وقال عن هذا الوجه الأخير أنه حسن لا عيب فيه: كقول تعالى (تَمَّ اسْتَوَى

³³ أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (بيروت: إحياء التراث العربي، 2002)، 222.

³⁴ انظر الغول، الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، 24-27.

³⁵ المنجد، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، 61.

³⁶ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ت: محمود محمد شاكر (القاهرة: مطبعة المدني، 1991)، 30.

³⁷ انظر ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت: محمد محي الدين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1420)، 343.

³⁸ انظر ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 348.

إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) (فصلت، 11/41) فيقول عند هذه الآية "إن نسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسع؛ لأنهما جماد، والنطق إنما هو للإنسان لا للجماد.³⁹

فابن الأثير قد فرق بين التشبيه والاستعارة، وجعل التوسع من قبيل المجاز والعدول عن الحقيقة، ولكن عند النظر عند غيره من علماء البلاغة نرى أن منهم من أحقه بعلم المعاني أو بعلم البديع في علوم البلاغة؛ مثل يحيى بن حمزة العلوي إذ يقول: "التوسيع: ويقال له التوسيع... عبارة عن أن يأتي المتكلم بمثنى يفسره بمعطوف ومعطوف عليه"⁴⁰

أما القول الثالث في التوسع عند علماء البلاغة فهو أن يحتمل القول أكثر من تأويل وقد ذكر ذلك ابن رشيق في كتابه العمدة تحت باب الاتساع ويرى أن الاتساع هو اتساع التأويل في بيت شعري؛ فيحمل على معانٍ عدة؛ وإنما يكون هذا بسبب قوة اللفظ واحتماله لأكثر من معنى، واتساع معناه.⁴¹ وقريب منه ما ذكره الإمام السيوطي الذي عدّ هذا نوعًا من أنواع البديع ويرى أن فواتح السور من هذا الباب⁴² وقد أطلق عليه الكفوي في كلياته "الاتساع البديعي"⁴³.

أما عند المحدثين من البلاغيين فنرى أن بدوي طبانة في معجمه (معجم البلاغة) يُفرّق بين الاتساع، والتوسع، والتوسيع، فيرى أن الاتساع هو اتساع التأويل في بيت شعري على قدر قوة الناظم له، وبحسب ما تحتمله الألفاظ، وفواتح السور التي أقسم الله بها من ذلك، والتوسع هو ما ذكره ابن الأثير أي أنه المجاز الذي هو قسيم للتشبيه، وأما التوسيع فهو التوسيع وهو ضرب من ضروب الإطناب، وهو بأن يورد المتحدث مثنى ويفسر معنى هذا المثنى بمعطوف ومعطوف عليه.⁴⁴

وقريب من هذا ما ذكره أحمد مطلوب في المعجم الذي أعده لمصطلحات البلاغة وتطورها؛ إذ يورد مصطلح الاتساع في مادة مستقلة، ويورد تعريفات عدد من علماء البلاغة لهذا المصطلح على أنه التوسع في التأويل كابن رشيق، والمصري، والحموي، والمدني، ويرى بأن التعريفات هذه ترجع إلى ما بدأه ابن رشيق في العمدة، وأن هذا الاتساع يشمل الشعر والنثر.⁴⁵ أما التوسع فيورده في مادة مستقلة أيضا ويعرفه على أنه ما يقصد به أن يتوسع المتكلم في كلامه كأن يجعل الفروج فرحًا، وقيل هذا نقلًا عن الجاحظ، وذكر أن السبكي قد سماه "التوسيع" وجعل اللف والنشر جزءًا منه.⁴⁶

³⁹ ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 348-350.

⁴⁰ يحيى بن حمز العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (بيروت: المكتبة العنصرية، 1423)، 50/3.

⁴¹ انظر الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ت: محمد محي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الجيل، 1981)، 93/2.

⁴² جلال الدين السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974)، 190/3.

⁴³ أيوب أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ت: عدنان درويش (بيروت: مؤسسة الرسالة، ب، ت)، 36.

⁴⁴ بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية (الرياض: دار الرفاعي، 1988)، 718-723.

⁴⁵ أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2007)، 27-28.

⁴⁶ مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، 438.

وبعد هذا العرض للاختلاف والتنوع الحاصل في تعريفات مصطلح الاتساع تتضح لنا الفروق بين هذه التعريفات؛ وخاصة الخلاف لدى علماء البلاغة الذين منهم من جعله من باب المجاز، ومنهم من جعله ضرباً من ضروب الإطناب، ومنهم من جعله القول الذي يتسع فيه التأويل لقوة ألفاظه؛ وهذا الخلاف بين علماء البلاغة إنما يرجع إلى اختلاف رؤى علماء البلاغة لهذا المصطلح مما قادهم إلى الاختلاف في التعريف، ويمكننا أن نقول إن هذه التعريفات قد توزعت ما بين النظرة الكلية إلى هذه الظاهرة والنظرة الجزئية مما أدى إلى هذا الاختلاف. وغايتنا من هذا العرض الموجز للخلاف الحاصل في تعريف مصطلح الاتساع أو التوسع ليست الاسهاب في ذكر جميع الآراء والتعريفات والخلاف الحاصل في كل علم بتفصيل؛ بل إنما هي التعريف بشكل موجز بهذه الظاهرة وتبسيط الضوء على الخلاف الحاصل في هذه الظاهرة اللغوية القديمة الحديثة التي انبرى لها علماء اللغة والنحو والبلاغة قديماً وحديثاً غير أنها ظلت في إطار النظر دون أن تنتزل على النصوص.⁴⁷

3. التوسع في اللغة عند حجة الإسلام الغزالي:

3.1. حدود التوسع في اللغة عند حجة الإسلام:

عند النظر في مؤلفات الإمام الغزالي نرى أنه قد أشار إلى ظاهرة التوسع في اللغة؛ بل أكد على كثرتها بشكل يستعصي على الحصر؛ إذ يقول في قانون التأويل: "وجوه الاحتمالات في كلام العرب وطرق التوسع فيها كثير، فمتى ينحصر ذلك؟"⁴⁸ ليتفق في ذلك مع ابن السراج صاحب كتاب أصول النحو الذي يقول: "الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به"⁴⁹ ويؤكد الزمخشري على ذلك بقوله: "إن الاتساعات في اللغة لا يكاد الحاصر يحصرها".⁵⁰ فيكون الإمام الغزالي متنبهاً إلى ذبوع هذه الظاهرة اللغوية وقائلاً بكثرتها التي لا يمكن لأحد أن يحصرها؛ بل ويؤكد الإمام الغزالي على أهمية هذه الظاهرة، ومدى أهمية مراعاتها في تأويل الألفاظ الواردة في الذكر الحكيم الذي نزل بلغة العرب ويرى أنه من الأفضل الإمساك عن التصرف والتفسير لما نزل من ألفاظ القرآن الكريم على هذه الصورة من صور الاتساع؛ وإنما يقصد بالتفسير في هذا الموضع تبديل لفظة قرآنية بلفظة عربية أخرى لتقوم مقامهم في العربية، أو بلفظة أخرى من غير لغة كالفارسية في معناها؛ ويعلل هذا المنع بأن تجوّز العرب في توسعاتهم في الاستعمال اللغوي أكثر من غيرهم؛ والفيصل في ذلك هو استحسان هذا التوسع؛ فربما يستحسن المعنى المستعار عند العرب ولكن يُنفر منه إذا تم نقله إلى لفظة أخرى أو إلى لغة أخرى فيصبح سمجاً تمجه الأسماع ولا تميل إليه.⁵¹

⁴⁷ الغول، الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، 8

⁴⁸ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، قانون التأويل، ت: محمد بيجو (ب، ن: ب، ن، 1993)، 22.

⁴⁹ أبو بكر محمد بن السري ابن السراج، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي (لبنان: مؤسسة الرسالة، 1996)، 255/2.

⁵⁰ جار الله محمود الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (بيروت: دار الكتاب العربي، 1407)، 84/1.

⁵¹ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، ت: مكتب الدراسات (بيروت: دار الفكر، 1416)، 306.

فيكون الإمام الغزالي فيما ذهب إليه من كثرة هذه الظاهرة في اللغة العربية متفقاً مع النحاة المتمثلين ههنا بابن السراج ومع البلاغيين المتمثلين بالزخشي، بل ويرى أن هذه ميزة في اللغة العربية فاقت بها اللغات الأخرى فيرى عدم جواز تفسير الألفاظ والمفردات الواردة من هذا الباب خشية الإخلال بالمعنى، أو ألا يقوم اللفظ الذي جيء به بالمعنى المراد والمرجو من اللفظ الذي نزل به الذكر الحكيم، ولكن وعلى الرغم من قوله بكثرة هذه الظاهرة في اللغة والتي لا يمكن حصرها كما يقول؛ فإنه قد جعل للتوسع في المعنى وحمل اللفظ على غير ما وضع له حدوداً لا يجوز تجاوزها، ويورد ذلك في رده على من يتأول أحوال يوم القيامة من حشر وجنة ونار بطرق التأويل ودون إنكار للأصل؛ أي بأن يعترف بأن موافقة الشرع والطاعة تؤدي إلى السعادة، وأن المعصية ومخالفة الشرع والاسترسال على الهوى يوصل صاحبه إلى الشقاء، ولكن يزعم أن السعادة ما هي إلا لذة روحانية تفوق اللذة الجسمانية، وأن الشقاوة عبارة عن كون الشخص ممنوعاً ومحجوباً عن الكمال وأن ألم هذا المنع عن الكمال المنشود يكون حقيراً أمام آلام النار الحسية، وما جاء في القرآن ما هو إلا مثل ضرب للعامة من الناس بسبب قصر أفهامهم عن إدراك تلك اللذات⁵².

يرد عليهم مزاعمهم هذه بأن ذكر الجنة والنار والنشر والحشر لم ترد مرة أو مرتين، ولم ترد بمجرد الكناية أو التوسع والتجوز؛ بل وردت بالألفاظ واضحة وصريحة لا ريب فيها ولا شك، وأن المشرع أراد بها المفهوم من ظاهرها؛ فيكون ما قاله هذا المتكفل تكديماً وليس من باب التأويل ولا يقال عنه أنه تأويل، بل هو كفر صريح.⁵³

ويتضح من عبارة الإمام الغزالي أنه وعلى الرغم من قوله بكثرة الاتساع في لغة العرب، وأن من سننهم في الكلام كثرة التجوز ونقل الألفاظ عن الأصل التي وضعت له؛ فإنه وعلى الرغم من كل هذا يجعل لهذا التوسع أو الاتساع حدوداً لا يجوز تجاوزها بحيث لا تحمّل الألفاظ الواردة في القرآن الكريم معانٍ ودلالات لا تحتملها، ولا يخرج بها عن غير المراد من صريحها؛ بل ويستدل الإمام الغزالي على صحة رأيه هذا بأن استشهاد على أن هذا مما لا تحتمله الألفاظ ولا يستسيغه العرب إذ يقول: "ولذلك نعلم على القطع أنه لو صرح مصرح بإنكار الجنة والنار، والحدود والقصور، فيما بين الصحابة لبادروا إلى قتله واعتقدوا ذلك منه تكديماً لله ولرسوله."⁵⁴ فقد جعل الإمام الغزالي فهم العرب والمتمثلين ههنا بالصحابة رضوان الله عليهم هو الفيصل في جواز حمل اللفظ على غير المعنى الصريح والمراد منه؛ فما إنكار الصحابة على من أنكر الجنة والنار صراحة وعلى من تأولها بحسب رأيه إلا خروجاً باللفظة عن غير ما وضعت له بطريقة لا تقول بها اللغة ولا يقبلها أبنائها.

ومما سبق يتضح لنا أن الإمام الغزالي قد سلك في تقرير ظاهرة مهمة في اللغة كظاهرة الاتساع أو التوسع مسلكاً معتدلاً فلم ينكر ورودها في القرآن وفي أسلوبه، وكذلك لم يتوسع في القول بما يشكل لا يمكن لأساليب العرب ألا تستسيغه

⁵² انظر أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية، ت: محمد علي قطب (بيروت: مكتبة العصرية، 1422)،

⁵³ الغزالي، فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية، 138.

⁵⁴ الغزالي، فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية، 139.

ولا تتقبله؛ بل لا تراه مناسباً وتنكره؛ فكان بين ذلك قواماً. وفيما يلي سوف نتطرق إلى المعيار والطريقة التي أشار إليها الإمام الغزالي في معرفة التوسع في اللغة.

3.2. معيار حمل المعنى على التوسع عند الإمام الغزالي:

بعد ما تبين لنا من حدود أو نطاق التوسع التي أشار إليها الإمام الغزالي فيما سبق؛ يعود الإمام الغزالي في موضع آخر ليؤكد على المعيار المتبع لديه في حمل معنى آيات الذكر الحكيم على التوسع أو التجوز كما يصفه في بعض المواضع؛ وألا يُترك الأمر على غاربه ليقول كل بما يراه أو يحمل اللفظ على غير ما وضع له بما لا يقبله هذا اللفظ ولا يحتمله؛ فيقول في الرد على الفرقة الباطنية التي ترى جواز أن يراد باللفظ غير موضوعه؛ ويرد على من أنكروا عليه تأويل بعض الألفاظ كالاستواء والنزول: "إن لنا معياراً في التأويل، وهو أن ما دل نظر العقل ودليله على بطلان ظاهره علمنا ضرورة أن المراد غير ذلك"⁵⁵ فالمعيار في تأويل ما جاء من هذه الألفاظ على هذه الصورة لديه أن يدل دليل عقلي على بطلان المعنى الظاهر؛ فهذا يؤدي بالضرورة إلى أن المراد غير المعنى الظاهر، ولكن ومع ذلك اشترط عند تأويل ما كان هذا وضعه من الألفاظ أن يكون المعنى المتأول مناسباً للفظ إما عن طريق الاستعارة أو التجوز.

وأما فيما يتعلق بتأويله للاستواء فيرى الدليل العقلي قد دل على بطلان هذا لأن هذا من صفات الحوادث؛ ولهذا وجب حمله على معنى الاستيلاء لأن ذلك مناسب للغة.⁵⁶ فقد دل الدليل على بطلان الاستواء والنزول فإن ذلك من صفات الحوادث، فحمل على الاستيلاء وهو مناسب للغة. وأما فيما يخص أحوال يوم القيامة من حشر ونشر وجنة ونار؛ فلا يوجد دليل عقلي على بطلانه؛ وما تأولوه من معان أخرى لا يوجد بينها وبين هذه الألفاظ أي مناسبة كي يقال إنها المرادة؛ فعليه فهذا الوجه من التأويل كذب محض.⁵⁷ فيمكن أن نخلص بعد قول الإمام الغزالي هذا في معيار التأويل لديه أن معياره في تأويل ألفاظ القرآن قائم على أساسين اثنين:

- الأول أن يدل العقل أو النظر على بطلان إرادة الظاهر من اللفظ.
- الآخر: أن يحمل اللفظ على معنى مناسب للغة

فنلمح من قول الغزالي هذا أن الأولوية لديه هي حمل الألفاظ على الظاهر فإن تعذر ذلك عقلاً وبطل حمل المعنى على الظاهر حينها يرجع إلى التأويل وحملها على معنى آخر غير المعنى الظاهر للفظ ولكن بشرط أن يكون المعنى المحمول عليه مناسباً للغة.

وفي سياق حمل اللفظ على معنى غير الظاهر نرى أن الإمام الغزالي قد التفت إلى أمر في غاية الأهمية في حمل الألفاظ

⁵⁵ الغزالي، فضائح الباطنية وفضائل المستظهيرية، 56.

⁵⁶ انظر الغزالي، فضائح الباطنية وفضائل المستظهيرية، 56.

⁵⁷ انظر الغزالي، فضائح الباطنية وفضائل المستظهيرية، 56.

على معنى لم يدل عليه عقل ولا نقل؛ ألا وهو أن استقراء اللغة ومعرفة وجوه الاستعمال فيها أقوى في معرفة تحميل الألفاظ معان لا يدل عليه عقل أو نقل؛ وقد أورد الإمام الغزالي هذا المعنى الدقيق ضمن حديثه عن حمل دلالة الأمر على معنى الإباحة أو التهديد حينما رد على من ينقد عليه هذا الرأي بأن هذا المعنى لم يدل عليه العقل ولم يرد به نقل صريح عن العرب أنها قد وضعت صيغة الأمر لمعنى الإباحة أو التهديد؛ فيقول ردًا على هذا: "ما يُعرف باستقراء اللغة، وتصفح وجوه الاستعمال أقوى مما يعرف بالنقل الصريح"⁵⁸ ويستدل على ذلك باستعمال العرب وأصل الوضع الذي لبعض الألفاظ كلفظ الأسد والحمار وكيف تم انتقال معاني هذه الألفاظ إلى معاني مجازية فأصبحت تطلق الأسد على الشجاع والحمار على البليد؛ وإن الفرق بين الحقيقة والمجاز قد تميز بتواتر الاستعمال؛ ومثله يمكن التمييز بين في صيغة الأمر إن كان أنت على معنى الأمر أو التهديد أو التخيير.⁵⁹

فقد جعل الإمام الغزالي استقراء اللغة ومعرفة وجوه الاستعمال طريقًا لمعرفة التوسع في اللغة؛ بل جعل ما يعرف من هذه الطريق أقوى مما يعرف بالنقل الصريح، فيكون الإمام الغزالي قد أشار إلى أمر في غاية الأهمية وهو أن الاستعمال اللغوي هو ما يحدد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغوي المعجمية والدلالية والصرفية والتركيبية والصوتية وهو ما يُعني به فرع اللسانيات المسمى اللغويات الاجتماعية⁶⁰.

وبعد هذا العرض لمعيار التأويل لدى الإمام الغزالي، وبعد ذكر الطريقة التي يتبعها الإمام الغزالي في تحديد معنى لفظة ما بالاعتماد على الاستعمال اللغوي؛ بل عدّ هذه الطريقة أقوى من النقل الصريح؛ يتضح لنا أن الإمام الغزالي كان مدرّكًا في أثناء تأويله لآيات الذكر الحكيم لضرورة حمل دلالة اللفظ على معنى متسق مع اللغة ومناسب لها، وأنه قد يعتمد في ذلك على وجوه الاستعمال في اللغة من خلال استقراء طرق استعمال الألفاظ في غير المواضع التي وضعت لها في الأصل ليتمكن من تمييز الحقيقة من المجاز، ولكن كل هذا مشروط لديه بدلالة العقل والنظر على بطلان إرادة المعنى الظاهر من اللفظ.

وفيما يلي سوف نقوم بذكر بعض المواضع من مؤلفات الإمام الغزالي التي قام فيها بحمل المعنى على التوسع أو التجوز في اللغة، واستدل بها على صحة رأيه أو دافع فيه عن فكرة كان يتبناها ويقول بها.

3.3 بعض المواضع التي قال فيها الإمام الغزالي بالتوسع:

ذكر الإمام الغزالي في كتابه المستصفي أن التوسع في اللغة أو التجوز فيها يكون باستعمال العرب للفظ في غير موضوعه ويكون على ثلاثة صور:

⁵⁸ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفي، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993)، 206.

⁵⁹ الغزالي، المستصفي، 207.

⁶⁰ أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي... الأصول والامتداد (الرباط: دار الأمان، 2006)، 21.

- الأولى بسبب المشابهة كقولهم للشجاع أسد وللبليد حمار، فلو سمي الأبحر أسداً لم يجز لأن البحر⁶¹ ليس مشهوراً في حق الأسد
- الثانية: الزيادة كما في قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى، 42/11) فإن الكاف في قوله تعالى (كمثله) وضعت للإفادة، فإذا استعملت على وجه لا يفيد كان على خلاف الوضع.
- الثالثة: النقصان أو الحذف الذي لا يعيق الفهم، كقوله تعالى (وَسَلِّ أَلْقُرْبَى) (يوسف، 12/82) والمعنى سل أهل القرية، وهذا الحذف أو النقصان مما اعتادته العرب فهو توسع وتجاوز.⁶²

فيكون الإمام الغزالي قد لخص وجوه التوسع في اللغة في هذه النقاط الثلاثة؛ وتعويلاً على هذه الصور الثلاثة التي ذكر أن العرب قد تستخدم فيها الألفاظ توسعاً في بعض المواضع حمل بعض دلالات الألفاظ على المعنى الخفي دون المعنى الظاهر، أو قال بأن هذا من باب توسع العرب في الكلام.

وتعويلاً على الصورة الثالثة من الصور التي يكون عليها الاتساع أو التجوز، أي تعويلاً على النقصان أو الحذف الذي لا يعيق الفهم نرى الإمام الغزالي يقول بجواز إطعام مسكين واحد طيلة ستين يوماً وأن هذا يسقط الكفارة؛ فيقول في قوله تعالى: (فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا) (المجادلة، 58/4) "قال قوم: هو نص في وجوب مراعاة العدد وعدم جواز إطعام مسكين واحد ستين يوماً، ومنعوا تأويله قطعاً، ولكنه عندنا... أنه من الممكن أن يكون قد ذكر عدد المساكين لتبيين المقدار الواجب، فيكون معناه: فإطعام طعام ستين مسكيناً، وليس هذا ممتنعاً في توسع لسان العرب"⁶³ فالإمام الغزالي يرد على من يقصر معنى الآية على إطعام ستين مسكيناً بالعدد؛ بل يقول بجواز إطعام مسكين واحد ستين يوماً؛ والذي عوّل عليه في قوله بهذا الجواز هو التوسع في استعمال العرب للغة وهذا واضح من عبارته (وليس هذا ممتنعاً في توسع لسان العرب)؛ وإنما يصح هذا التأويل على أن العرب تراعي في كلامها الأهم، وعلى هذا الوجه من التأويل يكون الإطعام في قوله تعالى (فِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا) "مصدرًا عاملاً عمل الفعل، قد تعدى إلى مفعولين، والتقدير فإطعام طعام ستين مسكيناً، وهذا الفعل مما يجوز حذف أحد مفعوليه ولهذا تم حذف أحد المفعولين الذي هو إطعام"⁶⁴ وهو بصنيعه هذا يكون قد قال بقول الأئمة الأحناف الذي يرون أن إطعام الطعام كله لمسكين واحد يُجزئه⁶⁵، ومخالفًا لإمام مذهبه الشافعي الذي لا يرى جواز ذلك إذ يرى أنه حتى وإن قام شخص بإطعام ثلاثين مسكيناً في يوم واحد ضعف الكمية المتوجبة عليه أي بأن أطعمهم مدين مدين؛ فإن ذلك لا يُجزئه؛ لأن الله سبحانه وتعالى قد أوجب إطعام ستين مسكيناً؛ وهذا يقتضي أن يكون

⁶¹ البَحْرُ الرائحة المتغيرة من الفم، أو الرائحة النتنة، انظر: لسان العرب، مادة (بحر). 220/1-221

⁶² انظر الغزالي، المستصفي، 186.

⁶³ انظر الغزالي، المستصفي، 199.

⁶⁴ انظر محمد بن علي المازري، إيضاح المحصول في برهان الأصول، ت: عمار الطالبي (تونس: دار الغرب الإسلام، ب، ت)، 401.

⁶⁵ محمد بن أحمد السرخسي، كتاب المبسوط، ت: خليل محي الدين الميس (بيروت: دار الفكر، 2000)، 16/7.

كل واحد من هؤلاء المساكين غير الآخر، ويستدل الإمام الشافعي على ذلك بقياس هذا على الشهود وغيرهم.⁶⁶ ويتضح لنا من خلال صنيع الإمام الغزالي أنه قد عوّل على الحذف في تأويله لهذا الموضوع من آيات الذكر الحكيم ويكون بذلك أيضا قد اتفق في مسألة أن الحذف صورة من صور توسع العرب في استعمالاتها مع سيبويه الذي سبق وأن ذكرنا أن معظم الاتساع عنده يقوم على الحذف⁶⁷، وكذلك مع ابن جني الذي يرى أن الحذف هو اتساع في الحقيقة.⁶⁸ وبعد قول الإمام الغزالي بجواز هذا التأويل والرد على من يمنعه ومن يقطع بطلان تأويله، يعود ليذكر الدافع الذي جعل الإمام الشافعي يقول بهذا القول أي إلى مراعاة العدد إذ يقول نقلاً عن الإمام الشافعي: "والشافعي يقول: من غير المستبعد أن يريد الشرع هذا؛ وهذا من أجل إحياء ستين مسكيناً وتبركا بدعائهم وتحصنا عن حلول العذاب بهم"⁶⁹ ثم يعقب الإمام الغزالي عليه بأنه لا دليل على بطلان هذا المقصود أيضاً؛ ولكن عند حمل الآية على هذا المعنى حينها تصير الآية نصاً غير قابلة للتأويل.

ومن بين المواضع التي اعتمد فيها الإمام الغزالي على ظاهرة التوسع أو التجوز في اللغة، وقوفه عند قول الشيخ أبي القاسم الكركاني إذ يذكر في كتابه المقصد الأسنى أن الشيخ الكركاني قد قال: "إن أسماء الله سبحانه وتعالى التسعة والتسعين تصير أوصافاً للعبد السالك"⁷⁰ فيقول تعليقاً على هذه المقولة بأن فيها توسعاً فيقول: "في اللفظ نوع من التوسع والاستعارة"⁷¹ ويعلل بأن صفة الله سبحانه وتعالى لا تصبح صفة للغير، ولكن يحصل للغير ما يتناسب وتلك الصفات؛ فالإمام الغزالي قد عتب على هذه المقولة التي يبدو من ظاهرها إشكال سببه التوسع والتجوز؛ فليس المقصود برأيه أن صفة الله سبحانه وتعالى تصبح كما هي صفة للعبد؛ بل يحصل للعبد من تلك الصفة ما يتناسب وتلك الصفة، ويستشهد على صحة رأيه هذا بالاستعمال؛ فيقول وهذا "كما يقال لمن حصل علماً من أستاذه أنه قد حصل العلم منه، ولكن في الحقيقة إنما يحصل للطالب مثل علمه لا علم الأستاذ ذاته؛ وإن ظنّ ظاناً أن المراد به غير الذي قلناه فهذا باطل قطعاً"⁷² فنرى أن الإمام الغزالي قد عوّل على الاتساع والتجوز في الاستعمال لتخريج الكلام بشكل يليق مع صفات الذات الإلهية لمن يرى بجواز إطلاق أسماء الله سبحانه وتعالى أو إطلاق بعض صفاته على الإنسان.

⁶⁶ انظر محمد بن إدريس الشافعي - رفعت فوزي عبد المطلب، الأم (المنصورة: دار الوفاء، 2001)، 717/6.

⁶⁷ سيبويه، الكتاب، 66/2.

⁶⁸ انظر ابن جني، الخصائص، 298/1/2.

⁶⁹ انظر الغزالي، المستصفي، 199.

⁷⁰ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، ت. بسام عبد الوهاب الجبالي (قبرض: الجفان والجبالي، 1987)، 150.

⁷¹ الغزالي، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، 150.

⁷² الغزالي، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، 150.

وقريب من هذا نراه يحاول تأويل الاتحاد الذي لدى المتصوفة ويقوم بتخريج مقولتهم فيها بأنه " هو هو " بعد أن يقول بأن الاتحاد في أصله باطل وأما ما يُقال (هو هو) فإنما يتأتى هذا من طريق التوسع والتجوز اللائق بعبادات الشعراء والصوفية؛ الذين يسلكون هذا المسلك من الاستعارة من أجل تحسين موقع الكلام من الإفهام كما يقول الشاعر

أنا من أهوى ومن أهوى أنا
نحن روحان حلنا بدنا

فهذا القول مؤول ولا يمكن أن يكون المعنى المراد على أنه هو على التحقيق⁷³

هذا البيت منسوب للحلاج⁷⁴ الذي اختلف الناس في أمره فمنهم من بالغ بتعظيمه ومنهم من كفره⁷⁵؛ لكننا نرى الإمام الغزالي في كتاب آخر من كتبه قد خصص فصلاً طويلاً للحديث عن حال الحلاج وعن ألفاظه تلك، وحاول أن يجد له في تلك الألفاظ التي كان يستعملها والتي كانت تصدر عنه أعداءاً، وحملها كلها على محامل حسنة، وأولها وقد قال عن حالته تلك: إن هذا من فرط المحبة وشدة الوجد⁷⁶. فيتضح لنا من صنيع الغزالي هذا ومحاولته لتأويل كل ما يصدر عن شاعر متصوف نعتة بعضهم بالكفر؛ بل أفقاه الفقهاء بإباحة دمه وتم إحراقه بالنار⁷⁷. أن الإمام الغزالي قد حاول أن يعتذر له عن بعض الألفاظ والإطلاقات التي كان يقولها؛ وكل هذا يحمل هذه الألفاظ والعبارات على جهة التوسع والتجوز في اللغة؛ والذي نراه -والله أعلم- أن الإمام الغزالي كان أهون عليه أن يتأول مثل هذه الألفاظ على أن يحكم بكفر قائلها إن كان يعلم منه صلاح الحال أو فرط الوجد والحب في الله سبحانه وتعالى.

ولكن وعلى الرغم من تقبل الإمام الغزالي لمثل هذا التجوز والتوسع الذي رأيناه لديه في تأويله لألفاظ الحلاج الذي خصص له فصلاً للاعتذار وتأويل ما صدر عنه من ألفاظ واستعمالات؛ نراه على النقيض لم يقبل القول بالتوسع لمجرد الاشتراك في السبب، وذلك خلال النقد الذي وجهه للفلاسفة في نسبة الفعل إلى الفاعل لمجرد العلاقة السببية؛ فقد علق في كتابه تحافت الفلاسفة على هذا بأن بؤب له بقوله "لا يقال الفاعل فاعلاً إلا على وجه الإرادة والاختيار"؛ وتحت هذا الباب نقد قول من يقول إن السراج هو الذي يفعل الضوء والشخص هو الذي يفعل الظل، وعلل ذلك بأن من يقول أو يدعي هذا أنه "قد جازف وتوسع في التجوز توسعاً خارجاً من الحد"⁷⁸ ويعلل الإمام الغزالي سبب رفضه لهذه المقولة بأن

⁷³ انظر الغزالي، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، 152-153.

⁷⁴ الحسين بن منصور الحلاج، ديوان الحلاج ومعه أخبار الحلاج وكتاب الطواسين، ت. محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002)، 158.

⁷⁵ شمس الدين ابن خلكان - إحسان عباس، وفيات الأعيان (بيروت: دار صادر، 1900)، 140/2.

⁷⁶ انظر: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، مشكاة الأنوار، ت. أبو العلا عفيفي (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964)، 57.

⁷⁷ ابن خلكان - عباس، وفيات الأعيان، 156/2.

⁷⁸ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحافت الفلاسفة، ت. سليمان دنيا (القاهرة: دار المعارف، 1966)، 135.

من فعل هذا إنما قام بهذا اكتفاء بإطلاق الفاعل على من كان سبباً لحدوث أمر ما؛ ولكنه يرفض هذه الادعاء بأن الفاعل لا يُسمى فاعلاً مجرد كونه سبباً؛ بل لا بد أن يكون الفاعل سبباً لشيء ما على شكل مخصوص؛ وهذا التخصيص إنما يكون بالإرادة والاختيار؛ ويستدل على ذلك بأنه لا يمكن لأحد أن ينكر على من يقول أن الجدار والحجر والجماد ليس بفاعل؛ وإنما الفعل يكون للحيوان فقط؛ ثم يقول عن قوله هذا بأن هذا القول ليس كذباً⁷⁹. ثم نراه يشنع عليهم قولهم بأن للحجر والنار والحائط فعلاً؛ ويقول بأن كل ذلك محال.⁸⁰

فمن صريح عبارته (قد جازف وتوسع في التجوز توسعاً خارجاً من الحد) نرى بوضوح ردّ الإمام الغزالي لتحميل الفاعل معنى لا يتحمّله وعدم جواز إطلاقه على ما لا يقوم بالأمر مختاراً مريداً؛ لمجرد الاشتراك العلة أو السببية ويرد على الفلاسفة قولهم هذا بأن إطلاق لفظ الفاعل على الشيء لا يكون إلا بوجه مخصوص؛ فالفاعل لا يطلق عليه اسم الفاعل لمجرد السببية؛ بل على أن يكون سبباً على صورة مخصوصة، ألا وهي الإرادة؛ فمن هنا نرى أن الإمام الغزالي قد وافق المعيار الذي أقره لنفسه وهو عدم تكلف الأمر والخروج عن الظاهر إن لم تكن هناك ضرورة أو مانع عقلي من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن يتم تأويل اللفظ أو تحمّله معنى يقتضيه الاستعمال في اللغة؛ فيرفض على ضوء هذا ما أثبتته الفلاسفة من فعل لمن ليس مختاراً مريداً.

فيما سبق أشرنا إلى بعض الألفاظ والاستعمالات التي صرح فيها الإمام الغزالي صراحة بمصطلح التوسع في اللغة وقد اشتملت كما رأينا على عدة وجوه وصور لهذا التوسع أو الاتساع في اللغة؛ ولكننا عند النظر في مؤلفات الإمام الغزالي رأينا استعماله لمصطلح متقارب مع مصطلح الاتساع أو التوسع وهو **التجوز** في اللغة وقد جعله الإمام الغزالي مرادفاً للتوسع حين قال: " وهذا لا يكون إلا بطريق **التوسع والتجوز**"⁸¹ فيتضح لنا من عبارته هذه أنه جعل التوسع والتجوز كالشيء الواحد، وبناء عليه رأينا أن نورد بعض المواضع التي قال فيها الإمام الغزالي أن هذا ممكن من باب التجوز في اللغة أو المواضع التي اتكأ الإمام الغزالي على التجوز في اللغة؛ لتأويل بعض الألفاظ أو تخريجها بتخرجات تتناسق واللغة العربية

لقد عوّّل الإمام الغزالي على التجوز في اللغة في أثناء حديثه عن الخلاف الحاصل فيما إن كان الإيمان والإسلام مترادفين أو متغايرين؛ فبعد أن يعرض لهذا الخلاف يلخص رأيه بأن الاستعمال لهما هو الحاكم في هذا الخلاف؛ إذ يقول: "والاستعمال لهما على الترادف والتداخل والاختلاف ليس خارجاً عن **طريق التجوز في اللغة**"⁸² فنرى أن الإمام الغزالي قد اعتمد على ظاهرة التجوز في اللغة والتي كما قلنا إنها من باب التوسع في الاستعمال لديه؛ فنراه يعوّّل عليها للخروج من الخلاف، والأهم من هذا أنه قد عوّّل أكثر على الاستعمال في تحديد دلالة ومعنى لفظي الإسلام والإيمان؛ فأقر أولاً أن

⁷⁹ انظر الغزالي، *تحافت الفلاسفة*، 135.

⁸⁰ انظر الغزالي، *تحافت الفلاسفة*، 135.

⁸¹ الغزالي، *المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى*، 152.

⁸² انظر أبو حامد محمد بن محمد الغزالي - موسى محمد علي، *قواعد العقائد* (لبنان: عالم الكتب، 1985)، 241.

بينهما بعض الفروق الدلالية؛ ولكن الاستعمال لا يمنع من استخدامها مترادفين أو مختلفين وهذا كله من باب التجوز في اللغة والاستعمال.⁸³

فالإمام الغزالي بقوله هذا يكون قد خالف أئمة الأشاعرة الذين قالوا بالمغايرة بين الإيمان والإسلام لتغاير مدلولهم اللغوي⁸⁴، بل وذكر صاحب جوهر التوحيد أن هذا الرأي هو مذهب جمهور الأشاعرة إذ يقول: "ولما كان الإيمان والإسلام لغة متغايري المدلول ... ذهب الجمهور من الأشاعرة إلى تغايرهما"⁸⁵ في حين إن القاضي عبد الجبار من المعتزلة قد قال بترادفهما لانتقال دلالتهم اللغوية إلى الدلالة الشرعية فيقول: "المؤمن من الأسماء التي نقلت من اللغة إلى الشرع، وكذلك المسلم، فأصبح وكأنه لا فرق بينهما إلا من جهة اللفظ"⁸⁶ ويستدل القاضي على ذلك فيقول: "الإسلام هو الشرعي لا اللغوي؛ لأنه لو أريد به المعنى اللغوي لأصبح في أعمال الكافر- ما يجب أن يقبل كالصلاة مثلا"⁸⁷ فيكون الإمام الغزالي بذلك متقاربًا من القاضي في وجهة النظر هذه؛ إذ الفيصل بينهما هو الاستعمال؛ فالغزالي يرى أن الاستعمال يحتل الاختلاف والتداخل والترادف أيضًا؛ والترادف هو ما قال به القاضي عبد الجبار من المعتزلة.

وقد عوّّل الإمام الغزالي على التجوز في الاستعمال اللغوي محاولاً تفسير معنى حبّ الله لعباده؛ في قوله تعالى (يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) (المائدة 54/5) فيقول إن حبّ العبد لله عز وجل حقيقة لا مجاز؛ لأن المحبة في وضع اللغة تطلق تعبيراً عن ميل النفس إلى الشيء الموافق للنفس⁸⁸، أما محبة الله للعبد فيرى أنه من غير الممكن أن تكون بهذا المعنى مطلقاً؛ فالأسماء إذا ما أطلقت على الله عز وجل وعلى غيره لم تطلق بمعنى واحد مطلقاً... فالأصل أن واضع اللغة قد وضع هذه الأسماء للخلق أولاً لأنها أسبق للفهم من الخالق وأسبق للعقول؛ وهكذا أصبح استعمالها في حق الخالق عز وجل من باب التجوز والنقل... فالمحبة منه سبحانه وتعالى مؤولة.⁸⁹ فيكون الإمام الغزالي في تأويله لحب الله للعباد قد قال بأن ذلك من باب التجوز والتوسع في اللغة؛ وغرضه من ذلك كله تنزيه الله سبحانه وتعالى عن المشابهة بينه وبين الخلق.⁹⁰

⁸³ الغزالي - علي، قواعد العقائد، 241-243.

⁸⁴ أبو بكر الباقلاني، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (القاهرة: مكتبة الأزهرية للتراث، 2000)، 56.

⁸⁵ انظر محمد بن محمد بن أحمد السنباوي الأزهرى، حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد (بيروت: دار الكتب العلمية، ب، ت، 95-96).

⁸⁶ انظر أحمد القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ت. عبد الكريم عثمان (القاهرة: مكتبة وهبة، 1996)، 705.

⁸⁷ انظر أحمد القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ت. عدنان زرزور (القاهرة: دار التراث، 1969)، 1/220-221.

⁸⁸ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي - بدوي طبانة، إحياء علوم الدين (بيروت: دار المعرفة، 1982)، 4/327.

⁸⁹ انظر الغزالي - طبانة، إحياء علوم الدين، 4/327-328.

⁹⁰ انظر الغزالي - طبانة، إحياء علوم الدين، 4/328.

الخاتمة:

يتضح لنا في ختام هذه الدراسة أن العلماء على اختلاف مشاربهم نحاة أو بلاغيين أو لغويين قد اهتموا بظاهرة التوسع أو الاتساع فكما رأينا قد التفت لها العلماء من لدن سيبويه وذكروا أن هذا من عادة العرب في الكلام والتخاطب؛ ولهذا وردت هذه الظاهرة في مختلف المجالات في التراث اللغوي؛ وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه الظاهرة اللغوية لدى علم من الأعلام وحجة الإسلام الإمام أبي حامد الغزالي؛ وبعد استقراء مؤلفات العلامة الغزالي وتتبع المواضيع التي تم ذكر التوسع أو التجوز لديه توصل هذا البحث إلى عدة نتائج يمكننا أن نجملها على الشكل الآتي:

- 1- لم يكن الإمام الغزالي من المنكرين لهذه الظاهرة ولم يكن من المتساهلين بها؛ بل كان نهجه في التعويل والاعتماد على هذه الظاهرة منضبطاً ووفقاً لمعيار ارتضاه لنفسه وسار عليه في تأويل ما جاء على هذه الصورة من الألفاظ والأساليب القرآنية
- 2- كان الإمام الغزالي مدرّكاً لأهمية هذه الظاهرة اللغوية؛ وكان يشدد على أن يكون من يتصدى لتأويل الذكر الحكيم أو تفسيره أن يكون مطلعاً على استخدامات العرب وتوسعها في الاستعمال.
- 3- كان المعيار الأهم والذي عوّل عليه في تأويل الألفاظ التي حصل فيها نوع من التجوز أو الاتساع أن يكون ذلك مما تقبله العربية ومما يقول به أهل اللغة ومما يستسيغه أبناؤها؛ والذين كانوا هم الصحابة كما رأينا.
- 4- لم يقل الإمام الغزالي بالتوسع أو التجوز إلا بعد قيام دليل عقلي يمنع من حمل المعنى على الظاهر.
- 5- جعل الإمام الغزالي ما يعرف من التوسع والتجوز باستقراء اللغة، واستقراء ضروب الاستخدام في اللغة أكثر مما يعرف بالنقل؛ ليتضح لنا مدى اهتمامه الكبير بالاستعمال اللغوي، ومدى إدراكه لأهمية الاستعمال في تحديد معاني ودلالات الألفاظ.
- 6- عوّل الإمام الغزالي في أكثر من موضع؛ وفي أكثر من مؤلف من مؤلفاته على هذه الظاهرة؛ واتكأ عليها ليرجح رأي ما أو ليقول بجواز رأي فقهي أو كلامي أو معنى تصوفي؛ حتى وإن خالف بهذا الرأي الذي يقوله مشايخه وأئتمته كما رأينا في أكثر من موضع.

Kaynakça

- Atiyye, Üsâme Muhammed. “Zâhîretü'l-ittisâ' fi terakibi'l Arabiyyeti”. Dârülulûm 33/33 (2013).
- Bakillânî, Ebû Bekr el-. el-İnsâf fîmâ Yecibü İ'tikâduhu ve Lâ Yecûzü el-Cehle bihi. Kahire: Mektebetü'l-Ezheriyye li't-Türâs, 2000.
- Cürcânî, Abdülkâhir el-. Esrârü'l-belâga. thk. Mahmûd Muhammed Şâkir. Kahire: Matbaatü'l-Medenî, 1991.
- El-Gavl, Atiyye Nayif Abdullah. el-İttisâ' al-Lugaviyye. Amman: Dar el-Biruni, 2008.
- Ferrâ', Yahyâ b. Ziyâd el-. Meâni'l-Kur'ân. thk. Muhammed Ali en-Neccâr. Beyrut: Âlemü'l-kütüb, 2. Basım, t.s.
- Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed el-. el-Mağsadü'l-esnâ fi şerhi esmâ'illâhi'l-hüsnâ. thk. Bessâm Abdülvehhâb el-Câbî. Kıbrıs: el-Câbî, 1987.
- Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed el-. el-Müstaşfâ min 'ilmi'l-uşûl. thk. Muhammed Abdüsselâm eş-Şâfi. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1993.
- Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed el-. Feđâ'ihü'l-Bâtıniyye ve fezâ'ilü'l-Müstazhiriyye. thk. Muhammed Ali Kutub. Beyrut: el-Mektebetü'l-Asriyye, 1422.
- Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed el-. İhyâ'ü 'ulûmi'd-dîn. thk. Bedevî Tabane. Beyrut: Dâru'l-Marife, 1982.
- Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed el-. Qânûnü't-te'vîl. thk. Muhammed es-Süleymânî, 1993.
- Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed el-. Qavâ'idü'l-'akâ'id. thk. Musa Muhammed Ali. Beyrut: Âlemü'l-kütüb, 2. Basım, 1985.
- Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed el-. Mecmû'atü resâ'ili'l-İmâm el-Gazzâlî. Beyrut: Darul Fikir, 1416.
- Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed el-. Mişkâtü'l-envâr. thk. Ebü'l-Alâ Afîfi. Kahire: Daru'l-kavmiyye, 1964.
- Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed el-. Tehâfütü'l-felâsife. thk. Süleyman Dünyâ. Kahire: Dârü'l-Maârif, 4. Basım, 1966.
- Ḥallâc, Ebü'l-Mugîs el-Hüseyn b. Mansûr el-. Şerḥü Dîvânî'l-Ḥallâc. thk. Muhammed Bâsil Uyûn es-Sûd. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 2002.

- İbn Cinnî, Osman. el-Ḥaşâ'îş. thk. Abdü'l-Hamîd Hindâvî. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 3. Basım, 1429.
- İbn Fâris, Ebü'l-Hüseyn Ahmed. eş-Şâhibî fî fîkhi'l-luğa. thk. Muhammad Ali Beydoun, 1997.
- İbn Fâris, Ebü'l-Hüseyn Ahmed. Mücmelü'l-luğa. thk. Züheyr Abdülmuhsin Sultân. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 2. Basım, 1986.
- İbn Hallikân, Şemsüddîn. Vefeyâtü'l-a'yân. thk. İhsan Abbas. Beyrut: Dar-ı Sâdır, 1900.
- İbn Manzûr, Ebü'l-Fazl Cemâlüddîn Muhammed b. Mükerrerem. Lisânü'l-'Arab. thk. Abdullah el-Kebîr. Kahire: Dârülmaârif, t.s.
- İbnü'l-Esir, Ziyâeddin. el-Meşelü's-sâ'ir fî edebi'l-kâtib ve's-şâ'ir. thk. Muhammed Muhyiddîn Abdilhamîd. Beyrut: el-Mektebetü'l-Asriyye, 1420.
- İbnü's-Serrâc, Ebû Bekr Muhammed b. es-Serî. el-Uşûl fî'n-naḥv. thk. Abdülhüseyn el-Fetlî. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1996.
- Kādî Abdülcebbâr, Ebü'l-Hasen. Müteşâbihu'l-Kur'ân. thk. Adnan Muhammed Zerzûr. Kahire: Dâru't-Türâs, 1969.
- Kādî Abdülcebbâr, Ebü'l-Hasen. Şerhu Usûli'l-Hamse. thk. Abdülkerim Osmân. Kahire: Mektebetü Vehbe, 3. Basım, 1996.
- Kayrevânî, Ebû Alî el-Hasen b. Reşîk el-. el-'Umde fî meḥâsini's-şî'r ve âdâbih. thk. Muhammed Muhyiddin Abdülhamîd. Beyrut: Dâru'l-cil, 5. Basım, 1987.
- Kefevî, Ebü'l-Bekâ el-. el-Külliyât. thk. Adnân Dervîş. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, t.s.
- Matlub, Ahmed. Mu'cemü'l-Mustalahati'l-Belagiyye ve Tatavvuruha. Beyrut: Mektebetü Lübnan Naşirun, 2. Basım, 2007.
- Mâzerî, Ebû Abdillâh Muhammed b. Alî el-. İzâḥu'l-maḥşûl min Burhâni'l-uşûl. thk. Ammâr et-Tâlibî. Beyrut: Darü'l-Garbi'l-İslami, 2001.
- Muhammed b. Muhammed, el-Ezherî. Haşiyetü'l-Emir Ala-Şerh-i Abdisselam Ale'l-Cevhere Fi'l-Tevhid. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, t.s.
- Mübârek, Muhammed el-. Fikhü'l-Luga ve Hasaisü'l-Arabiyye. Dımaşk: Dımaşk Üniversitesi, 2. Basım, 1964.
- Müberred, Ebü'l-Abbâs Muhammed b. Yezîd el-. el-Kâmil fî'l-edeb. thk. Muhammed Ebü'l-Fazl İbrâhim. Kahire: Daru'l Fikri'l Arabi, 3. Basım, 1997.
- Münccid, Muhammed Nureddin el-. İttisâü'd-Delale fî'l-hitabi'l-Kur'ani. Dımaşk: Darul Fikir, 2010.

- Mütevekkil, Ahmed el-. el-Menh'l-Vazifi fi'l-fikri'l-lugaviyyi'l-Arabî. Rabat: Darulaman, 2006.
- Seâlibî, Ebû Mansûr Abdülmelik es-. Fıkhü'l-Luga ve's-Sirru'l-Arabiyyeti. thk. Abdürrezzak el-Mehdî. Beyrut: Dârü İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, 2002.
- Serahsî, Ebû Bekr Şemsü'l-eimme. el-Mebsût. thk. Halîl el-Meys. Beyrut: Darul Fikir, 2000.
- Sîbeveyhi, Amr b. Osmân b. Kanber. el-Kitâb. thk. Abdüsselam Harun. Kahire: Mektebetü'l-Hancî, 2. Basım, 1988.
- Suyûtî, Ebü'l-Fazl Celâlüddîn es-. el-İtkân fi Ulûmi'l-Kur'ân. thk. Muhammed Ebü'l-Fadl İbrahim. Mısır: el-Hey'etü'l-Mısriyyetü li'l-Kitâb, 1974.
- Şâfiî, Ebû Abdillâh Muhammed b. İdrîs eş-. el-Üm. thk. Rif'at Fevzî Abdülmuttalib. Mansûre: Daru'l Vefa, 2001.
- Tabâne, Bedevî. Mu'cemu Belagati'l-Arabiyye. Riyad: Daru'l er-Rifâî, 3. Basım, 1988.
- Ulvî, Yahyâ b. Hamza b. Ali b. İbrâhim. et-Tıraz li-esrari'l-belaga ve ulûmi'l-i'câz. Beyrut: el-Mektebetü'l'Asriyye, 1423.
- Zemahşerî, Ebü'l-Kâsım Mahmûd b. Ömer b. Muhammed ez-. el-Keşşâf 'an ḥakā'iki ğavâmizi't-tenzîl ve 'uyûni'l-eķâvîl fi vücûhi't-te'vîl. Beyrut: Dârü'l-Kitâbi'l-Arabî, 1407.

The phenomenon of Linguistic expansion and al-Imâm al-Ghazâlî's dependence on it in his interpretations.

Assist. Prof., Ahmed Nureddin KATTAN

Extended Summary

Linguists, rhetoricians, grammarians, and philosophers of law have all given the topic of language expansion a great deal of attention. If we look for this phenomenon in the writings of the traditional Arabic language, we will see it in the linguistics, rhetoric, and syntax books. For this reason, the term expansion as well as the phenomena of expansion have been employed in various linguistic fields. The goal of this research is to provide a broad overview of the expanding phenomena without limiting it to a particular field. Otherwise, it deserves to be explained as a general phenomenon and a characteristic of Arab discourse that includes it all in fields such as syntax, language, and rhetoric, as well as as an ancient and modern linguistic phenomenon that linguists, Syntaxians, and rhetoricians paid attention to but that remained theoretical without even being applied to texts. It also seeks to shed light on the extent to which Imam Al-Ghazali observed this phenomenon in his interpretations and to show the extent of his reliance on it in various places in his writings.

At the beginning of this article, we talked about the term linguistic expansion and its implications for linguists of all kinds. To see how each linguist dealt with this linguistic term and how he defined it according to his field of knowledge in which he specialized and wrote a number of works in this field. And in this section of the study, we analyzed this linguistic term, and then we concluded that this phenomenon was mentioned in different definitions in every science of language; Then we mentioned how scholars of Syntax dealt with this phenomenon and how they defined it and what are the forms that they mentioned that the expansion of the language may come to it.

After that, we touched on what the linguists said about this phenomenon and the extent of the closeness between them and the grammarians in this phenomenon, and we mentioned how they emphasized the importance of knowing this phenomenon to know what is meant by Allah's speech, and we mentioned that the most important thing in this phenomenon, in their opinion, is confidence in understanding the addressee and knowing That he is able to understand the intended meaning of this discourse or speech, and in this section, we also mentioned the opinions of rhetoric scholars and the differences between their definitions of this term; As it becomes clear to us that this term in the science of rhetoric has been used for several meanings and to denote several things.

As for the second part of this study, the phenomenon of the linguistic breadth of Imam Al-Ghazali was discussed. In this part of the study, we first talked about the limits of linguistic expansion in the phenomenon that Imam Al-Ghazali believes is a lot of occurrences in the Arabic language and no one can limit it. Then we mentioned his opinion that this phenomenon must be taken into account in the interpretation of the verses of the Holy Qur'an, which were received in a form of broadening, which is a feature of the Arabic language and one of its features that must be taken into account during the interpretation for fear of breaching the meaning.

After consideration, we reached the criterion approved by Imam Al-Ghazali to carry the meaning to the linguistic breadth; And his criterion of interpretation, as it became clear to us through his sayings, is based on two principles: the first: that reason or sight indicates the invalidity of the will of the apparent meaning of speech; The second: that the speech should be carried with a meaning appropriate to the language.

We also concluded that his criterion for assigning meanings to words that are not indicated by the mind; is that their way is by knowing the aspects of linguistic use. As he believes that this method of knowing linguistic usage is the strongest way to know the load of words with meanings that are not indicated by the mind.

As for the third section of this study, we have dedicated it to mention the places in which Imam Al-Ghazali explicitly said that it is a matter of linguistic breadth,

After that, we analyzed those places to determine the type of breadth that Imam Al-Ghazali said, was it a grammatical, linguistic, or rhetorical breadth, and the extent of his agreement in what he went to with what scholars said in those fields of knowledge and the comparison between his opinion and their opinion to determine whether it was what he went. In this section, we also mentioned how Imam Al-Ghazali relied on this phenomenon in interpreting some Quranic verses, and how in some places he contradicted the scholars of his theological or jurisprudential doctrine of thought.

Keywords: Arabic Language and Rhetoric, ta'weel, al-Imām al-Ghazālī, linguistic phenomenon, linguistic expansion.